



الوثيقة الختامية للاجتماعات التشاورية

المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

يمكن إرسال أي تعليقات على هذه المواد الإعلامية إلى عنوان البريد الإلكتروني VG-Tenure@fao.org

المحتويات

- 1 - مقدمة
 - 2 - نتائج المشاورات على الصعيد الإقليمي ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص
- أولاً - الأهداف الرئيسية والمبادئ والعمليات
 - ثانياً - السياسات والتشريعات والأطر التنظيمية
 - ثالثاً - المجالات الفنية

- رابعاً - القضايا الاجتماعية
- خامساً - التحديات
- الخطوات المقبلة - 3

تعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) وشركاؤها في التنمية مع البلدان على إعداد المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى التي ستوفر للدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص توجيهات عملية بشأن حوكمة الحيازة. وهذه المبادئ التوجيهية الطوعية التي تحدد المبادئ والمعايير المقبولة دولياً بشأن الممارسات المسؤولة ستشكل إطاراً ونقطة مرجعية يمكن لأصحاب الشأن استخدامها عند وضع سياساتهم وإجراءاتهم الخاصة.

وقد أجرى فريق حيازة الأراضي في شعبة المناخ والطاقة والحيازة التابعة لإدارة الموارد الطبيعية والبيئة في المنظمة أعمالاً معيارية بشأن حوكمة الحيازة منذ عام 2005. وبدأ العمل في وضع المبادئ التوجيهية الطوعية في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 بعقد اجتماع جرى تنظيمه في روما لفريق من الخبراء. وساعد الدعم المالي المقدم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وحكومتى ألمانيا وفنلندا على إنشاء مشروع صندوق ائتمان يهدف أساساً إلى وضع المبادئ التوجيهية الطوعية. وأجريت سلسلة من المناقشات شارك فيها العديد من أصحاب المصلحة في اجتماعات تشاورية مواضيعية وإقليمية فيما بين العامين 2009 و2010. وضمت هذه الاجتماعات جماعات متعددة التخصصات وتمثل مختلف الأقاليم لتقييم الأولويات والقضايا الإقليمية التي ينبغي النظر فيها عند صياغة المبادئ التوجيهية الطوعية.

وتجمع هذه الوثيقة النتائج التي أسفرت عنها المشاورات التي أجريت على الصعيد الإقليمي ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص فيما بين عامي 2009 و2010 من أجل وضع المبادئ التوجيهية الطوعية. وجرى تجميع نتائج كل اجتماع تشاوري في تقييمات متاحة على الموقع الشبكي (الانترنت)¹. وتسلط هذه النتائج الضوء على المبادئ الرئيسية والإجراءات الاستراتيجية المقترحة في الاجتماع والتي من المقرر طرحها وإدراجها في المبادئ التوجيهية الطوعية. والغرض من هذه الوثيقة الختامية هو تجميع تلك النتائج في مجلد واحد يشكل المنطلق لصياغة المبادئ التوجيهية الطوعية التي ستعرض على مجموعة العمل المفتوحة العضوية التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي.

واستعرضت في هذه الوثيقة التجميعية نتائج المشاورات التالية:

- الجنوب الأفريقي، ناميبيا (سبتمبر/أيلول 2009)؛
- آسيا، فينتام (أكتوبر/تشرين الأول 2009)؛
- القطاع الخاص، إنجلترا (يناير/كانون الثاني 2010)؛
- المجتمع المدني في آسيا، ماليزيا (مارس/آذار 2010)؛
- أوروبا، رومانيا (مارس/آذار 2010)؛
- المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية، البرازيل (مايو/أيار 2010)؛
- أمريكا اللاتينية، البرازيل (مايو/أيار 2010)
- الشرق الأدنى، الأردن (مايو/أيار 2010)؛
- المجتمع المدني في أوروبا، منظمة الأغذية والزراعة في روما (يونيو/حزيران 2010)؛
- أفريقيا الناطقة بالغة الفرنسية (الفرنكوفونية)، بوركينا فاسو (يونيو/حزيران 2010)؛
- المحيط الهادي، ساموا (يوليو/تموز 2010)؛
- أمريكا الوسطى، بنما (سبتمبر/أيلول 2010)؛
- المجتمع المدني في أفريقيا، مالي (سبتمبر/أيلول 2010)؛

¹ <http://www.fao.org/nr/tenure/voluntary-guidelines/events/en/>

- أفريقيا الشرقية وغرب أفريقيا الناطقة باللغة الإنكليزية، إثيوبيا (سبتمبر/أيلول 2010)؛
- رابطة الدول المستقلة، روسيا (نوفمبر/تشرين الثاني 2010).

ويلاحظ أن هذه الوثيقة لم تجمع أو تسجل سوى نتائج التقييمات؛ ولم يتم تجهيز أو تقييم البيانات. ولا يعبر شكل هذه الوثيقة أو محتواها المفصل عن الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية الطوعية.

نتائج المشاورات على الصعيد الإقليمي ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص

أولاً - الأهداف الرئيسية والمبادئ والعمليات

يشمل هذا القسم المدخلات الشاملة لعدة قطاعات. وسوف يعاد النظر في الكثير من النقاط المبيّنة أدناه في الأقسام الأخرى إذا اقتضت ذلك السياقات والظروف الخاصة. ويجمع هذا القسم أولاً القضايا التي تُعد ملائمة لمجمل أهداف ومقاصد المبادئ التوجيهية الطوعية. يلي ذلك تجميع للمبادئ التي يمكن اعتبارها منطبقة مع المبادئ التوجيهية الطوعية. وتوضع في النهاية المبادئ التوجيهية الطوعية في سياقاتها الإقليمية والدولية.

وينبغي تحديد الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى في السياق الأوسع للأهداف الإنمائية. ويشمل ذلك ضمان الأمن الغذائي الأسري، والحد من الجوع والفقر، وتحقيق التنمية المستدامة والحماية البيئية، والاستثمارات المسؤولة، وتحسين مستويات المعيشة في سياق التحديات التي تشمل تغيير المناخ وتقلب أسعار الأغذية والوقود، ودعم إمكانات الشباب. وينبغي تعميم الحوكمة المسؤولة للحيازة في السياسات والاستراتيجيات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية على النطاق الأوسع من أجل تحقيق النتائج الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، وينبغي الاعتراف بأن الأراضي لها وظيفة اجتماعية واقتصادية وبيئية. وينبغي ملاحظة الأدوار المختلفة للأراضي والموارد الطبيعية الأخرى في الحفاظ على التوازن الثقافي والاجتماعي والبيئي والاجتماعي.

وينبغي أن تكون الحوكمة المسؤولة للحيازة قائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء الكافي. وينبغي أن تكون غير تمييزية ومراعية للفوارق بين الجنسين (للنوع الاجتماعي) ومناصرة لحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير، والحكم الذاتي، والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وينبغي في الوقت الذي تحترم فيه تنوع المعتقدات والتقاليد أن تدعم معايير وأطر أخلاقية وفنية مشتركة. وينبغي أن تسعى الإجراءات إلى منع الفساد والقضاء عليه وتعزيز الشفافية، والمشاركة العامة، والوصول إلى المعلومات، وإذكاء الوعي، والمراقبة، وبناء القدرات.

الشفافية. ينبغي صنع القرارات وإجراء عمليات البحوث بروح من الشفافية والانفتاح. وينبغي تعريف السكان بمحتوى القرارات وما يترتب عليها من حقوق والتزامات. وينبغي أن تكون أطر السياسات والأطر التشريعية شفافة وتمثيلية ومتجاوبة وتنافسية ومسؤولة. وينبغي أن تعالج الإصلاحات الإدارية المشاكل التي تنشأ عن تعقيدات وتكاليف وبيروقراطية العمليات من أجل ضمان شفافية العمليات وإمكانية الوصول إليها، والأخذ بالتكنولوجيات الملائمة والتزام الدقة. وينبغي وضع آليات ملائمة للمساءلة والمساءلة.

المشاركة. ينبغي دعم العمليات التي توازن بين المصلحة الوطنية والمجتمعية من خلال مشاركة جميع أصحاب الشأن والبرامج الإنمائية المتكاملة. وينبغي وضع وترسيخ آلية تنسيقية شاملة وتشاركية على كافة مستويات العمليات (السياسات والتشريعات والتخطيط والإدارة والمراقبة) بما في ذلك وضع آليات للتنسيق بين القطاعات من أجل ضمان المشاركة في عمليات صنع السياسات واستعراضها وإصلاحها. وينبغي وضع مبادئ ومعايير وتنفيذها لضمان التشاور الهادف مع أفراد الجمهور، وبخاصة السكان الأصليين والمجتمعات المحلية الفقيرة والفئات الضعيفة، وتمكينهم من إبداء آرائهم وتعليقاتهم. وينبغي تعميم مشاركة الشعوب الأصلية مشاركة كاملة وفعالة في سياسات صنع القرار من أجل إدارة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى.

الوصول إلى المعلومات. ينبغي أن تكون المعلومات ميسورة ومتاحة للجميع على نحو كافٍ وفي الوقت المناسب وبطريقة مشروعة وميسورة ومفيدة. وينبغي وضع نظم معلومات ملائمة لتوفير البيانات والإحصاءات والمعلومات الأخرى عن توفر الموارد وحوكمة الحيازة. وينبغي أن تدعم المعلومات والدراسات المتاحة عمليات صنع القرار على جميع المستويات وفي كل المراحل.

التعليم والتمكين وإذكاء الوعي. ينبغي أن تدعم الحوكمة المسؤولة للحيازة التعليم الملائم وإذكاء الوعي من أجل تمكين الأفراد والفئات الضعيفة والخاصة والمجتمعات المحلية من المشاركة الهادفة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك عمليات وضع السياسات والمراقبة.

المراقبة وضمان المساءلة. ينبغي وضع نظام شامل ومتكامل وواضح لمراقبة السياسات والإجراءات ومساءلة الحكومات والمؤسسات الثنائية والإقليمية والدولية الأخرى. وينبغي وضع إجراءات قانونية للضبط والمراقبة وفرض العقوبات، وينبغي تعزيز إجراءات من قبيل المراقبين والمقرررين ومحاكم المواطنين. وينبغي أن تضمن نظم المراقبة إتاحة آليات مجدية تمكن المجتمعات المحلية من التماس الحلول، وبخاصة عندما تتعرض حيازتهم للأراضي والمناطق والثروات الطبيعية للتهديد أو الانتهاك.

الموارد وبناء القدرات. يتطلب تنفيذ حوكمة مسؤولة للحيازة موارد كافية وقدرات لمواجهة القضايا التي تنطوي على تحديات. وينبغي تعزيز وتحسين القدرات الفنية والإدارية للمؤسسات المسؤولة عن حوكمة وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى على جميع المستويات. وينبغي أن تكفل الحكومات والوكالات المعنية بالأراضي والقطاع الخاص توفير التدريب الجيد والتنقيف والتحفيز للموظفين وضمان حصولهم على الأجر الكافي مقابل ما يقدمونه من خدمات. وينبغي بناء قدرات ومعارف المجتمع المدني والفئات الضعيفة. وينبغي للحكومات أن تحرص على أن يكون للمجتمع المدني والفئات الضعيفة ما يكفي من القدرات للمطالبة بحقوقهم والمشاركة الكاملة في صنع القرار وإدارة الموارد الطبيعية.

وينبغي أن تكون الحوكمة المسؤولة للحيازة ملزمة وأن تدخل في صلب أطر السياسات على المستوى الوطني.

وينبغي أن ترتبط مبادرات تحسين حوكمة الحيازة بالصكوك الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة. وينبغي لتلك المبادرات أن تجسد الالتزام بالصكوك الدولية، بما فيها الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة والأطفال والشعوب الأصلية، والمؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية لعام 2006. وينبغي لتلك المبادرات أن تدعم وتقيم صلات مع المبادرات الوطنية لتحسين حوكمة الحيازة، وذلك مثلاً من خلال إصلاحات الأراضي وسياسات الموارد الطبيعية

الأخرى، بما في ذلك المبادرات التي يتخذها المجتمع المدني. وأخيراً، ينبغي دعم تنفيذ سياسات وقوانين الأراضي في البلدان.

وينبغي للحكومة المسؤولة للحيازة أن تطوِّق (تشمل) التحديات الناشئة، بما في ذلك التهديد الذي تشكله وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتغيّر المناخ، والاستحواذ على الأراضي للاستثمار الزراعي، والتحضر السريع، وتدهور الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاستفادة من الابتكارات العصرية في حيازة الأراضي وإدارتها من أجل تحسين أمن الحيازة وتقليل التكاليف.

ثانياً - السياسات والتشريعات والأطر التنظيمية

تشكل السياسات والتشريعات والتنظيمات الأطر التي تعمل فيها حيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. ويجمع هذا القسم المدخلات المتصلة بهذا الموضوع، مستهلاً ذلك بالمبادئ والاستراتيجيات الأساسية وينتقل بعد ذلك إلى القضايا المتصلة بوجهات النظر التشغيلية.

الأطر الشاملة والكلية

الإرادة السياسية هي السبيل إلى وضع سياسات وتشريعات وتنظيمات شاملة وتطلعية وعادلة للأراضي. وينبغي أن تركز الإجراءات ذات الأولوية على إنشاء نظام يهدف إلى ضمان تحقيق أمن حيازة الأراضي.

وينبغي وضع السياسات والتشريعات ذات الصلة في سياق كلي. وينبغي أن تأخذ تلك السياسات والتشريعات في الاعتبار الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وأن تنظر في الصلات بين الفقر والحيازة. وينبغي إعطاء الأولوية للسيادة الغذائية والاحتياجات من الموارد على المدى الطويل. وينبغي أن توازن السياسات بين المصالح العامة والخاصة وأن تسعى إلى إجراء استثمارات متوازنة بين مختلف القطاعات.

احترام حقوق الإنسان

وينبغي ألا تنطوي السياسات والأطر القانونية والتنظيمية على أي تمييز. وينبغي أن تراعي سياسات التنمية واستخدامات الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى حقوق الشعوب الأصلية والنساء وملاك الأراضي العرفيين، بمن فيهم الفئات الضعيفة كالشباب والأطفال.

وينبغي أن تضمن التشريعات إمكانية الوصول الآمن إلى الأراضي وحقوق حيازتها للسكان الضعفاء، وينبغي أن تنص على توفير العون القانوني للدفاع عن حقوق المجتمعات المحلية المهمشة واحترام مفهوم الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وينبغي أن تعترف التشريعات أيضاً بالحقوق العرفية وحقوق الرعاة وأن تأخذ في الاعتبار الأعراف السائدة وقوانين الأسرة. وينبغي أن تعترف التشريعات الوطنية بمناطق الشعوب الأصلية وحقوقها في الأراضي وأن تنص صراحة على حمايتها في حالة المشاريع الاستثمارية الكبيرة سواء أكانت عامة أم خاصة، وينبغي أن تنص على تقديم تعويضات كافية في حالة وقوع خسائر.

وينبغي للدول أن تضع آليات وتنشئ مؤسسات لمعالجة الانتهاك من الحقوق الأساسية للشعوب والمجتمعات المحلية في الموارد. وينبغي للمؤسسات العامة والخاصة والعرفية أن ترعى تعزيز استخدام الأراضي والثروة الطبيعية استخداماً عادلاً ومنصفاً ومستداماً، وتقاسم الأراضي بين مختلف الفئات الاجتماعية. وينبغي للمؤسسات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف والدولية أن تضمن دعم حقوق الشعوب في الأراضي والأقاليم والثروة الطبيعية وسيطرتها عليها.

النظم المالية المستقرة

تتطلب النظم المالية المستقرة حوكمة مسؤولة للحيازة. وينبغي أن تستند الحكومات والوكالات المسؤولة عن الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى إلى أسس مالية ثابتة. وينبغي تحديد ونشر المسؤوليات عن مدفوعات رسوم الخدمات. وينبغي الإعلان عن الرسوم المدفوعة مقابل الخدمات وينبغي أن تكون سهلة الفهم. وينبغي وضع نظام تمويلي ملائم وآمن يكون بابه مفتوحاً أمام الجميع ولا ينطوي على أي إقصاء أو تمييز.

المواءمة من خلال التوضيح والتنسيق والتعاون

ينبغي أن تكون السياسات والتشريعات والتنظيمات المتصلة بالأراضي والموارد الطبيعية الأخرى واضحة وشاملة ومتسقة ومتكاملة ومتناسكة.

وينبغي أن يكون للقانون دور في مواءمة وتوضيح نظم حيازة الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مواءمة التشريعات الوطنية مع الأطر الإقليمية والمعايير والمبادئ التوجيهية الدولية. وينبغي إعداد التشريعات بما يسمح بإدخال منهجيات وتكنولوجيات جديدة وملائمة ومقبولة بدون الحاجة إلى تعديل القوانين. وينبغي إعداد تعاريف موحدة للكلمات والمصطلحات لاستخدامها داخل البلدان.

وينبغي وضع آليات لضمان الاتساق بين القوانين التشريعية والوضعية المتعلقة بإدارة الأراضي والموارد الطبيعية. وينبغي تحسين التنسيق للربط بين الإدارات العرفية والحكومية. وينبغي أن تعترف السلطات العامة بتعدد حقوق الأراضي القائمة حتى يمكنها تلبية الحاجة إلى الأمن بين مختلف العناصر الفاعلة.

وينبغي أن تحدّد بوضوح مسؤوليات الدولة والحكومات الإقليمية والمحلية ومسؤوليات الوكالات المعنية بالأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. وينبغي تقسيم المسؤوليات، عند الاقتضاء، لتوفير الضوابط والضمانات. وينبغي تحسين التنسيق بين الحكومات المركزية والإقليمية/المحلية. وينبغي أن تتعاون الجمعيات المهنية والحكومات لوضع قواعد ملائمة للحوكمة المسؤولة. وينبغي تحسين التعاون بين الوكالات والمنظمات من خلال تعزيز التعاون بين مختلف أصحاب الشأن. وينبغي توضيح الأدوار المؤسسية غير الواضحة والمتداخلة في الإدارة للحد من الفساد وانعدام الشفافية والمساءلة. وينبغي تكوين شراكات بين القطاعين "العام والخاص" وبين "مؤسسات القطاع العام"، عند الاقتضاء.

مراعاة السياقات المحلية

ينبغي أن تراعي السياسات والتشريعات والتنظيمات ذات الصلة السياسات والممارسات المحلية، فضلاً عن المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الطبيعية. وينبغي عند إدخال تعديلات على التشريعات و/أو اعتماد أحكام تشريعية جديدة مراعاة استراتيجيات الحصول على الأراضي الزراعية والملكية الحضرية والموارد الطبيعية المحددة على المستوى المحلي/البلديات، أو على المستوى الوطني أو الإقليمي.

تقييم أثر التشريعات والسياسات

ينبغي إجراء تقييم دقيق وشامل لحقوق الشعوب والمجتمعات المحلية. وينبغي تعزيز الإصلاحات من أجل ضمان إجراء العمليات المطلوبة بموجب القانون لتحديد قيمة الموارد البيئية والطبيعية وتقديرات الأثر على المجتمع قبل تنفيذ أي مشروع يؤثر على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. وينبغي مراجعة القوانين القائمة المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وينبغي تعديلها أو استبدالها أو تكميلها بتشريعات جديدة حتى تعبر عن الحوكمة المسؤولة. وبالمثل، ينبغي إجراء مراجعات لأثر السياسات من حيث حقوق الشعوب والمجتمعات المحلية في الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى.

ثالثاً - المجالات الفنية

يجمع هذا القسم المدخلات المتعلقة بالحوكمة في المجالات الفنية لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى ويشمل ذلك مفاهيم فنية ومجموعة من الآليات والأنشطة.

الحيازة

أمن الحيازة هو ضمان اعتراف الآخرين بحقوق الفرد أو الجماعة في الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وحمايتها في الحالات التي تتعرض فيها لتحديات محددة. ويواجه الأشخاص الذين يفتقرون إلى الحيازة المضمونة ما تشكله المطالبات المتنافسة من خطر يهدد حقوقهم في الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، بل وفقدانها نتيجة للإخلاء القسري. وأمن الحيازة شرط لازم للأمن الغذائي والاستخدام المستدام للأراضي، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتحقق أمن الحيازة عن طريق وضع سياسة يمكن التنبؤ بها وإطار تنظيمي ومؤسسي، وذلك بشكل خاص من خلال تنفيذها بكفاءة، وإتاحة سبل الوصول إلى العدالة دون تمييز. ويتطلب التنفيذ إرادة سياسية على المستوى الرفيع، والحصول على ما يكفي من الموارد، وكذلك الموارد الخارجية، والقدرات.

ويمكن تحقيق الحيازة الآمنة في ظل مختلف ترتيبات الحيازة، ولكن قيمتها تكمن في التصور العام للترتيبات. وتسهم الشكوك حول شرعية الوصول إلى الأراضي في انعدام أمن الحيازة. ويتطلب أمن الملكية العقارية ضمان الحق في البناء (مثل المباني السكنية)، وهو حق يكتنفه الالتباس عندما تكون ترتيبات حيازة الأراضي والمباني السائدة منفصلة. ويتطلب أمن الحيازة للرعي اهتماماً خاصاً نظراً للمرونة المكانية للحقوق التي تشمل، على سبيل المثال، الرعي عبر الحدود الوطنية. وتحتاج منظمات الشعوب الأصلية ومجموعات صيادي الأسماك وصغار المزارعين دعماً لحمايتهم من المصالح التجارية في مناطقهم. وتدعو الحاجة إلى ضمانات حتى لا تؤدي الاستثمارات الخارجية في الزراعة إلى ضياع الحقوق والأراضي وسبل العيش. وينبغي ألا تفضي التنمية إلى عمليات إخلاء قسري.

وينبغي توفير الحماية من ضياع الحقوق في الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى بالإكراه. وينبغي أن تكون الحيازة الإجبارية للممتلكات خاضعة في كل الأوقات للإجراءات القانونية الواجبة وأن تسفر عن دفع تعويضات ملائمة. وينبغي أن يكون لأصحاب الشأن فرص محايدة في الوصول إلى آليات قضائية وغير قضائية تنسم بالكفاءة والاستقلالية والحياد وسهولة الوصول إليها لحسم المنازعات والوساطة. ولا بد من وجود سياسة واضحة وقابلة للتطبيق، وإطار تنظيمي، وعمليات تنظم حيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى من خلال الحيازة المكتسبة والتقادم.

الإصلاح الزراعي

يؤدي التركيز المفرط لملكية الأراضي إلى تضيق فرص صغار المزارعين وأسر الشباب والنساء في الحصول على الأراضي. ويناضل أصحاب الحيازات الصغيرة لكي يتمكنوا من المنافسة في الأسواق العالمية، ويضطرون في كثير من الأحيان إلى التوقف عن مزاولة الزراعة، مما يؤدي إلى تفرغ المناطق الريفية من سكانها. والزراعة الأسرية عامل رئيسي في الحفاظ على التنوع البيولوجي، وهي بالتالي تبرر تقديم الدعم مثلاً لشبكات المزارعين والأسواق المحلية. وينبغي ألا تقم الزراعة الأسرية من منظور تجاري وإنتاجي بحت؛ وينبغي أيضاً مراعاة الأبعاد الاجتماعية وفرص العمل الزراعي والريفي، وجودة الأغذية المنتجة، وأثر ذلك على التنوع البيولوجي والحفاظ على البيئة وطبيعة الأرض والثقافة.

ويمثل الإصلاح الزراعي القائم على إعادة التوزيع خياراً استراتيجياً لتحسين سبل وصول الفلاحين والسكان الأصليين إلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وتعزيز الزراعة الأسرية باعتبارها بديلاً للزراعة الصناعية، والصناعات الاستخراجية الواسعة النطاق ومشاريع البنية الأساسية، فضلاً عن الحيلولة دون زراعة محصول واحد وتصحيح التمييز في الوصول إلى الموارد الطبيعية. وينبغي أن تشمل الإصلاحات الزراعية القائمة على إعادة التوزيع بدائل للإصلاحات الزراعية الموجهة من السوق.

وينبغي تعزيز توزيع واستخدام الأراضي والأقاليم والثروة الطبيعية بشكل عادل ومنصف ومستدام سواء من جانب الدول أو المجتمعات المحلية من خلال الإصلاحات القائمة على إعادة التوزيع لتيسير الحصول على الأراضي. وينبغي الوصول إلى الأراضي المعاد توزيعها من خلال إجراءات منصفة وفعالة للخصخصة، وأسواق الأراضي، وتجميع الأراضي، والبنوك العقارية.

وينبغي إجراء الإصلاحات الزراعية التي تحقق الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية بما يعزز الحوكمة المجتمعية والمشاركة الفعالة من كل المجموعات في ملكية وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى.

وينبغي عدم التوسع في مساحة الأراضي المزروعة؛ وينبغي بدلاً من ذلك زيادة كفاءة الزراعات القائمة.

وينبغي الإعلان بطريقة سليمة عن العمليات والحقوق والالتزامات المتعلقة بإصلاح الأراضي من خلال حملات موجهة إلى المجتمعات المحلية لمنع الإقصاء الاجتماعي.

وينبغي رصد آثار الإصلاحات الزراعية، وذلك مثلاً عن طريق مراقبي الأرض. وينبغي أن توفر الإصلاحات القائمة على إعادة التوزيع الدعم المطلوب بعد التسوية (مثل الائتمانات والإرشاد والتسويق وما إلى ذلك) للمستفيدين (مثل أصحاب الحيازات الصغيرة) لتنمية قدرتهم على تحقيق سبل عيش ريفية مستدامة. وينبغي إنشاء برامج محددة، من قبيل الخطط الائتمانية، لدعم الشباب. وينبغي أن يتاح لترتيبات الزراعة العرفية وشبكات صغار المزارعين والمجتمعات المحلية الجيدة التنظيم وإدارتها ترتيبات لبناء القدرات وإعانات لتمكينها من أن تكون بديلاً موثوقاً فيه للزراعة الواسعة النطاق.

أسواق الأراضي

الأراضي ليست مجرد أصول سوقية، ولكنها مورد معقد له أدوار وأغراض كثيرة (مثل الإنتاج والإسكان والنواحي الدينية وما إلى ذلك). وي طرح ذلك تحديات أمام إنشاء أسواق منصفة ومراعية للاعتبارات الاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية. والأراضي والموارد الطبيعية بالمعنى التجاري تفتح أمام النمو الاقتصادي فرصاً هائلة وتتطوي أيضاً على مخاطر.

وتتطلب أسواق الأراضي المنصفة وصول الجميع بسهولة إلى أسواق الأراضي، وتخفيض تكاليف المعاملات، ورفع مستوى الوعي بين الجمهور. وينبغي الاعتراف بحقوق المجتمعات المحلية في تقاسم القيمة في العمليات الإنمائية. وينبغي النظر في أدوات من قبيل حق الشفعة والإيرادات الموجهة وذلك لمنع المضاربة والحد من أثرها.

وتتطوي أسواق الأراضي في كثير من الأحيان على نقاط ضعف ولا توجد في كثير من الأحيان قواعد وأنظمة وآليات إنفاذية (إجبارية) واضحة لتوجيه عمليات مصادرة (استملاك) الأراضي والإخلاء القسري. وتتميز أسواق الأراضي في سياقات الحوكمة الضعيفة بما يلي: (1) الافتقار إلى الرؤى والسياسات والضوابط؛ (2) عدم كفاية التنظيم والتوحيد المعياري؛ (3) قلة الوعي؛ (4) ضعف إدارة الأراضي؛ (5) ندرة القوانين العقارية.

وتتواجد أسواق الأراضي الرسمية وغير الرسمية في كل ترتيبات الحياة. وقد تفضي النماذج الاقتصادية البحتة/القائمة على الأسواق إلى تدمير بيئي وأثار سلبية أخرى. وتستضيف الأراضي بالفعل المجتمعات المحلية ويمكن للأسواق في أسوأ الظروف أن تتسبب في تشريد أصحاب الحقوق غير المعترف بها. ولا بد من ضمان عدم مساس نماذج الأسواق بالحقوق العرفية والبيئة والآثار الاجتماعية والجوانب الجنسانية (النوع الاجتماعي) والفئات الضعيفة وغير ذلك. وينبغي إقرار وتنظيم تنوع أسواق الأراضي. وينبغي تشجيع التعايش بين الأسواق المتنوعة. وبينما يتعين التفريق بين قضايا أسواق الأراضي الريفية عن قضايا أسواق الأراضي الحضرية، ينبغي مراعاة الامتداد المتواصل بين الريف والحضر.

وينبغي أن تحدد بفعالية الكيانات المسؤولة عن إدارة أسواق الأراضي وإجراء عمليات تحديد القيمة، وينبغي أن يكون ذلك مصحوباً بتحديد واضح للكفاءات وبناء القدرات الملائمة. وينبغي أن توفر الأوساط الأكاديمية بحثاً مستقلاً حول قضايا الساعة والقضايا الحاسمة المؤثرة على أسواق الأراضي وأصحاب الشأن، إلى جانب بناء القدرات. وينبغي أن يقوم القطاع الخاص بدور نشط في وضع مدونات بشأن الأخلاقيات والمعايير. وينبغي أن يؤدي المجتمع المدني دوراً نشطاً في إنشاء نظام منصف لأسواق الأراضي، وبخاصة من حيث تعزيز قدرة المجتمعات المحلية وتوفير ضوابط وضمانات لتحقيق التوازن في القوة ومختلف المصالح. وينبغي أن تتيح الجهات المتعددة الأطراف منطلقات محايدة لبناء القدرات والتنسيق والمراقبة. وينبغي استبعاد أقاليم الشعوب الأصلية من أسواق الأراضي.

وينبغي وضع إجراءات لضمان التسجيل السليم لأسعار المبيعات الفعلية المدفوعة في نظم تسجيل الأراضي. وينبغي تجميع معلومات عن المبيعات وعمليات تحديد القيمة لتحسين الشفافية في أسواق الأراضي.

تقدير قيمة الأراضي والحياة الإجبارية

ينبغي أن تعبر نظم تقدير القيمة عن القيم الاجتماعية والثقافية والإقليمية والاقتصادية المتسقة مع المعايير والممارسات الدولية، وينبغي أيضاً أن تعبر عن القيم الناشئة عن الأمن الغذائي واستخدام الموارد المائية، والطب التقليدي، وحطب الوقود، والتنوع البيولوجي، وخدمات النظم البيئية الأخرى، وما إلى ذلك. وينبغي تطبيق مبادئ الإنصاف والشفافية والاتساق والموضوعية عند إجراء عمليات تحديد القيمة في القطاع العام (مثل استخدام القيم السوقية لتحديد الضرائب العقارية والتعويض في حالات المصادرة (الاستملاك)). وينبغي الأخذ بمختلف نهج تحديد القيمة. وقد لا تكون حلول تحديد القيمة على أساس السوق مجدية في سياق الفئات الضعيفة.

وينبغي أن ترتبط الحيازة الإجبارية، عند اللزوم، بالتعويض الملائم والمساعدة على كسب العيش للحيلولة دون ضياع سبل العيش والحرمان من الأراضي بين المزارعين أو سكان الحضر الذين يــــتم الاستيلاء على أراضيهم. وينبغي ألا يفقد السكان حقوقهم العرفية أو القانونية في الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى بدون اتباع الإجراءات الواجبة ودفع التعويض الكافي، بما في ذلك اتخاذ الترتيبات المناسبة لإعادة توطينهم. وينبغي أن يحقق التعويض في حالة الحيازة الإجبارية على الأقل نفس المستوى المعيشي للأشخاص المتضررين. وينبغي إصلاح إجراءات دفع التعويضات حتى لا تكون مطوّلة ومفتقرة إلى الكفاءة.

الاستثمارات الزراعية

ينبغي أن تعزز الحوكمة المسؤولة للحيازة التنموية المسؤولة والمستدامة، وينبغي ألا تشكل حاجزاً أمام الاستثمار المطلوب في المناطق الريفية لدعم الأمن الغذائي وسبل العيش الريفية وفرص العمل.

وقد أفضت الاستثمارات الواسعة النطاق في الأراضي في أسوأ الأحوال إلى الإخلاء القسري وضياع الموارد الطبيعية. وأثر ”الاستيلاء على الأراضي“ وممارسات زراعة المحصول الواحد من جانب الأجانب والسكان المحليين تأثيراً سلبياً على سبل العيش والأمن الغذائي وحقوق الأراضي والموارد الطبيعية وفرص العمل في المجتمعات المحلية الريفية، وهو ما ساهم في الإقصاء الاجتماعي. ويتم الاستيلاء على أراضي المراعي باعتبارها أراض مجانية، مع تجاهل حقوق البدو الرحل في الموارد. وبالمثل فإن أنشطة صيد الأسماك على النطاق الصغير تتعرض للسلب من جانب عمليات الصيد الصناعي وتعاني تدمير النظم البيئية وتلوث المسطحات المائية. على أن عمليات الاستحواذ على الأراضي تتم في كثير من الأحيان وفقاً للقوانين. ومما يشجع على الاستيلاء على الأراضي تفشي عدم الشفافية وضعف سيادة القانون والافتقار إلى نظم تسوية المنازعات وضعف المساءلة.

ويلزم وضع إطار مستقر لتعزيز الاستثمار المسؤول والاستخدام المستدام للأراضي والموارد الطبيعية، وضمان وحماية حقوق المرأة، والشعوب الأصلية، والمهاجرين، والعمال الزراعيين، وسكان المناطق الحضرية، والفئات الضعيفة والمهمشة. وينبغي ألا تمس الاستثمارات الزراعية الوصول المنصف إلى الأراضي، وينبغي ألا تشكل تهديداً يعرض للأمن الغذائي المحلي والوطني والتنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للأراضي، وينبغي ألا يترتب عليها بالضرورة استحواذ على الأراضي (يمكن استخدام ترتيبات مثل الزراعة التعاقدية وغيرها من الترتيبات)، وينبغي أن تسفر عن صفقات مفيدة لجميع الأطراف. وينبغي للسياسات الوطنية التي لا بد من وضعها بالتشاور مع أصحاب الحيازات الصغيرة ومن خلال الحوار معهم، أن تركز على تحسين إنتاجية ودخل أصحاب الحيازات الصغيرة عن طريق ما يلي: (1) مساعدتهم على تعبئة الموارد، مثل المدخلات الزراعية والتجهيز الزراعي والائتمانات؛ (2) توسيع الفرص أمامهم للاستثمار في شراكات مع المستثمرين المحليين والأجانب تعود بفوائد على كل الأطراف؛ (3) تحسين سبل الوصول إلى الأسواق. وينبغي توفير التعليم والتدريب على المهارات الإدارية والتسويقية والتفاوضية لتحسين القرارات والمفاوضات بين أصحاب الشأن. ويتعين توفير ضمانات لمنع المضاربة بالأراضي الزراعية. ويتطلب ذلك شفافية وشمولية في عمليات تحويل الأراضي، وآليات للمراقبة، واستخدام أدوات من قبيل فرض الضرائب ووضع حدود قصوى لأسعار الأراضي، وما إلى ذلك.

وينبغي أن تستند الاستثمارات الكبيرة والمتوسطة في الأراضي الزراعية وغير الزراعية إلى تخطيط تشاركي يراعي الآثار البيئية والاجتماعية ويحترم حقوق الأراضي المحلية ومعارفها، ويحدد خيارات سبل العيش وتوفر الموارد البشرية. ويستحسن في كثير من الأحيان اتباع نهج إنمائية إقليمية شاملة لتعزيز المزايا النسبية للمناطق وصلاتها بثقافة الشعوب وتقاليدها. وينبغي توضيح الحقوق المشتركة والفردية القائمة وتحديداتها والاعتراف بها رسمياً. وينبغي منع خصخصة المشاعات أو ينبغي تنظيمها بشكل فعال. ومن الأساسي مشاركة المواطنين، وبخاصة عندما يكون بين السكان فئات أصلية أو مجتمعات محلية فقيرة أخرى معنية. وينبغي فهم ولاية السلطات العرفية والمحلية والوطنية والقيادات التي لها حق توزيع الأراضي أو الموارد الأخرى.

وينبغي تطبيق مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. ويتطلب ذلك تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على إنفاذ ذلك المبدأ وأن تكون مسيطرة على عمليات صنع القرار. ومن الضروري توضيح طريقة إبداء الموافقة ومن الذي يبدي الموافقة وما إن كانت القرارات تستند إلى حكم الأغلبية أو التوافق في الآراء، وما إن كان يلزم وضع اتفاق خطي ملزم قانوناً. وينبغي ضمان التوازن بين الدولة ومصالح عامة الجمهور ومصالح المجتمعات المحلية المتضررة عند تنفيذ مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، لا سيما عند توزيع الفوائد. ولا يجوز قبول التشريد غير الطوعي والإخلاء القسري والتشريد التعسفي. وينبغي أن ينص القانون على تعويض ملائم لمن يتشردون بسبب الاستثمارات، وتحديد وتوفير سبل عيش بديلة، بما في ذلك الموارد المطلوبة والتدريب اللازم.

والمستثمرون يشملون المستثمرين الوطنيين الذين يدير الكثير منهم مشاريع صغيرة أو متوسطة، وملاك المنازل، والمستثمرين من القطاع غير الرسمي والمنظمات المتعددة الجنسيات، وصناديق الثروة السيادية الأجنبية، والمشاريع المملوكة للدولة. وأصحاب الحيازات الصغيرة الذين تشكل النساء أغلبيتهم هم المستثمرون الرئيسيون في الزراعة في العالم النامي. ويحتاج المستثمرون الجادون، سواء أكانوا من الأسر أو مشغلي القطاع الخاص، إطاراً قانونياً يضمن تأمين استثماراتهم. وينبغي أن يقدم المستثمرون خططاً واضحة وكاملة للاستثمار يحددون فيها نواياهم بشفافية. وينبغي أن تبين خطط الاستثمار مدى استدامة الاستثمارات من حيث استخدام الموارد الطبيعية والبيئة وما تعود به من فوائد اجتماعية واقتصادية على الحكومات والمجتمعات المحلية والمستثمرين أنفسهم. وينبغي أن يلتزم المستثمرون كل المعلومات الضرورية ذات الصلة بالاستثمار، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بحيازة الأراضي في البلد المعني.

وينبغي أن تحترم الاستثمارات ممارسات العمل المنصفة، بما في ذلك الصحة والسلامة. وينبغي السماح للجمهور بالوصول دون قيود إلى المعلومات المتعلقة بمبادرات حيازة الأراضي. وينبغي أن يتعهد المستثمرون باتخاذ خطوات معقولة لضمان عدم ضلوعهم في أي إساءات لحقوق الإنسان، بما في ذلك منع الاشتراك الصامت والنفعي.

وينبغي أن تراقب الدول ما تقوم به الشركات الخاضعة لولايتها من عمليات للاستثمار في البلدان الأجنبية. وينبغي أن يفرض تقديم رشاوى في البلدان الأجنبية إلى فرض عقوبات في البلدان الأصلية. وينبغي وضع قوانين دولية وآليات واجبة الإنفاذ قانوناً لتأديب ومعاقبة الشركات التي تنتهك حقوق الإنسان أو تتسبب في إلحاق أضرار بالمجتمعات المحلية نتيجة لاستثماراتها وأنشطتها في البلدان الأخرى، وبخاصة من خلال آليات الاستثمار الجديدة المتعلقة بتغير المناخ، من قبيل تجارة/تعويضات الكربون، وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، والصناديق الزراعية، وغيرها.

إدارة الأراضي

تشكل نظم إدارة الأراضي، بما في ذلك نظم التسجيل والمساحة العقارية (الكادستر)، الأساس لإدارة سليمة للأراضي تسهم في التنمية المستدامة. وهذه النظم أساسية أيضاً لفض النزاع على الأراضي، وحماية وصون الأراضي العامة، والضرائب العقارية، ورصد الاستثمارات في الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. ومؤسسات إدارة الأراضي هي في كثير من الأحيان خدمات عامة ضعيفة بدرجة كبيرة وتفتقر إلى الكفاءة وتتسم بالمركزية الشديدة وغير مستقلة مالياً. وسجلات الأراضي محدودة من حيث نطاق تغطيتها، وتفتقر الوكالات في كثير من الأحيان إلى الكفاءة. وتشجع تباينات قوية في إمكانية الوصول إلى معلومات الأراضي، مما يعوق ترخيص وتنظيم الأراضي ويشجع الممارسات الفاسدة.

وينبغي أن توفر نظم إدارة الأراضي قوائم لحصر كل ترتيبات الحيازة (مثل الحيازات الخاصة والحكومية والعرفية والجماعية والمشاع وحيازات السكان الأصليين، وما إلى ذلك)، وأن تفتح سبل الوصول إلى سجلات الأراضي، وأن تكون شاملة، وأن تكون عملياتها شفافة وتقاوم الفساد الداخلي، وتسهم بالتالي في الحوكمة الشاملة للأراضي. ومن المهام الرئيسية لإدارة الأراضي توفير نظام بسيط وفعال لتسجيل وحماية الحقوق في الأراضي. وينبغي أن توضع سجلات المسح العقاري (الكادستر) والسجلات القانونية لكل قطعة من الأراضي، وأن تكون موحدة في مؤسسة واحدة، وأن تشمل مخططات لاستخدام الأراضي وخرائط مساحية (كادستراتية) 'دقيقة'. وينبغي أن توفر سجلات الأراضي معلومات موثوقة يسهل الوصول إليها.

ومما يعقد إدارة الأراضي وجود أسواق غير رسمية. وينبغي أن تسعى البلدان إلى تنظيم الأراضي من أجل وضع حقوق الأراضي في إطار رسمي. ويتطلب ذلك ترتيبات مبتكرة بشأن حيازة الأراضي، وأدوات لإجراء عمليات التسجيل الشاملة ورسم الخرائط، ووضع حلول تكنولوجية منخفضة التكلفة، ونهج سليمة من الناحيتين القانونية والاجتماعية، ووسائل مبتكرة للتمويل. وينبغي تقليص التكاليف والفترات الزمنية المطلوبة للحصول على التراخيص الإدارية اللازمة لشغل الأراضي والحصول على سندات ملكيتها. وينبغي التنسيق بين مديري الأراضي العرفيين والوكالات العامة. ولا بد من التثقيف ونشر المعلومات والتدريب لتحسين ثقافة استخدام خدمات إدارة الأراضي الرسمية والوثوق بها. وينبغي أن تستجيب خدمات إدارة الأراضي لاحتياجات القطاع الخاص من أجل تشجيع الاستثمار المسؤول.

وينبغي استخدام التكنولوجيات ونماذج العمل الملائمة لتوفير خدمات إدارة الأراضي، على ألا تنطوي التكنولوجيات والنماذج المستخدمة على أي تمييز.

وينبغي تطوير الهياكل الأساسية المؤسسية لضمان توفر النظم والقدرات الفنية المناسبة للحفاظ بفعالية على مستوى رفيع من الخدمة في سجلات الأراضي وإدارتها بالنزاهة والدقة المتأصلة والمتواصلة. وينبغي وضع ونشر معايير أداء الخدمات (مثل التسجيل والحصول على المستخرجات، وما إلى ذلك). وينبغي أن تقوم الوكالات بمراقبة الأداء والإبلاغ عنه. وتحتاج وكالات الأراضي عموماً إلى برامج لبناء قدراتها نظراً لتدني قاعدة الموارد.

وينطوي ضعف وفساد إدارة وتنظيم الأراضي على آثار سلبية. والتصدي للفساد في إدارة الأراضي هو بمثابة تحسين للتنمية الشاملة والحوكمة السليمة، وينبغي النظر إليه باعتبارها مسألة ذات أولوية. وتشكل المساءلة الكاملة والشفافية التامة شرطين أساسيين لمنع الفساد. ويلزم وضع نظام للعقوبات. وينبغي استعراض أداء إدارة الأراضي وعملياتها وخدماتها من جانب هيئة مستقلة، وينبغي أن تخضع لضوابط وضمانات ملائمة. ويمكن دعم ذلك من خلال نقل المسؤوليات والموارد إلى السلطات المحلية، وعن طريق الرقابة من المواطنين، ومراقبي الأرض، وحوسبة سجلات الأراضي والبيانات المكانية. وينبغي حماية إجراءات إدارة الأراضي من إساءة استعمال السلطة السياسية.

ويمكن استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين تقديم الخدمات في مجال إدارة الأراضي. وينبغي القضاء على مركزية الخدمات وإدارة السجلات. ويفضل القضاء على مركزية سلطة اتخاذ القرارات لتشمل السلطات المحلية والتقليدية والمنظمات غير الحكومية والجهات الأخرى المعنية بإجراءات تسجيل الأراضي، أو بدلا من ذلك تيسير الوصول محلياً إلى المعلومات، وتعزيز اللامركزية. وينبغي أن تعمل الوكالات بمستوى كبير من الاستقلال المالي الذي يمكنها من تعبئة الموارد الكافية (مثل الموارد البشرية والمالية والفنية، وغيرها) لتوفير الخدمات بكفاءة والسماح بإجراء الاستثمارات الضرورية.

وينبغي أن توفر إدارة الأراضي خدمات متكاملة لشؤون الأراضي، وأن تكون مبسطة ومنخفضة التكلفة لتمكين الفقراء من التسجيل. وينبغي وضع إجراءات خاصة لتحسين ضمانات الحيازة للفئات الضعيفة التي ليست لديها وثائق الهوية والملكية المطلوبة لاكتساب حقوق الأراضي والإسكان والملكية الأخرى المعترف بها قانوناً. وينبغي أن توفر مكاتب تسجيل الأراضي والمساحة العقارية (الكادستر) التسجيل بحكم المنصب (مثل الأحكام القضائية، والميراث، والخصخصة، ورد الحقوق، وما إلى ذلك).

التخطيط الحضري والريفي والإقليمي

يتسم التحضر في كثير من الأحيان بالسرعة والفوضوية، ويسفر عن استخدام الأراضي في غير أغراضها التي حددتها الحكومات. ولا يستند التحضر إلى خطط وأدوات واستراتيجيات ملائمة. ويمكن للتحضر السريع أن يكون سبباً جذرياً للحرمان من ملكية الأراضي، ويمكن أن يقع ذلك على حساب الأراضي الخصبة الغنية. والعمليات الرسمية للتحويل الريفي - الحضري معقدة في كثير من الأحيان وتتطوي على تكلفة كبيرة وتستهلك الكثير من الوقت. وتفتقر في كثير من الأحيان إلى السياسات والقوانين والأنظمة الملائمة، والمساءلة والشفافية المؤسسية، فضلاً عن تنسيق تخطيط استخدام الأراضي بين القطاعات. ويسفر ذلك عن الآتي: (1) صعوبة الحصول على السكن بتكلفة ميسورة؛ (2) التوسع الحضري الذي يؤثر على المناطق الساحلية والأراضي الزراعية؛ (3) المضاربة. ويترتب على ذلك ثقافة عدم الامتثال التي تقوض سيادة القانون وأمن الاستثمارات. وينبغي توفر البيانات الملائمة للمتكمين من التخطيط على النطاق المطلوب والسماح بإجراء تقديرات سليمة لأثر المشاريع الإنمائية. وينبغي وضع الخطط في سياق الإطار العام للاستدامة، وينبغي أن تشمل تخطيطاً ريفياً وحضرياً يواءم بين السياسات الزراعية والصناعية والحضرية من خلال التصدي للضغوط في المناطق شبه الحضرية والنقل والمسائل الأخرى.

وينبغي للحكومات أن تعتمد سياسيات وممارسات ريفية بشأن استخدام الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى لتقليص الهجرة من الريف إلى الحضر. وينبغي وضع سياسات بشأن النزوح والهجرة والتنمية الريفية لاستيعاب وتنظيم الهجرة، لا سيما بسبب تأثيرها على التوسع الحضري.

وينبغي منع تحويل الأراضي الزراعية الجيدة إلى أغراض أخرى بصورة غير ملائمة. وينبغي الاعتراف لسكان الحضر في "الحق في المدينة" وحق مستغلي الأراضي بوضع اليد أو سكان الأحياء الفقيرة بالحق في البقاء أو المأوى. وينبغي تنظيم المستوطنات غير الرسمية وتلافي الإخلاء القسري. وينبغي وضع حلول قانونية لتسجيل الإنشاءات غير القانونية. وينبغي تقديم الخدمات وتوفير البنية الأساسية للمجتمعات المحلية التي يتم تنظيمها. وينبغي إنفاذ القوانين القائمة لمنع حدوث إنشاءات غير قانونية في المستقبل. وينبغي تبسيط إجراءات استصدار تراخيص البناء وما إلى ذلك، للحد من تحفيز الإنشاءات غير القانونية والتقليل إلى أدنى حد من فرص الفساد. وسوف يساعد وضع قانون بشأن الملكية المشتركة على تعزيز الحصول على المسكن وضمان تكثيف المناطق السكنية.

وبينما ينبغي أن تكون عمليات التخطيط قائمة على المشاركة، ينبغي تصميمها وإجرائها بحيث لا تستغرق وقتاً طويلاً في التوصل إلى نتائج. وينبغي نقل المسؤوليات عن التخطيط إلى أدنى مستوى ممكن. وينبغي أن تكون مؤسسات تخطيط استخدام الأراضي وما يصدر عنها من قرارات خاضعة لمراجعة مستقلة.

الوصول إلى العدالة

تُظم حسم المنازعات هي السبيل لمنع وقوع نزاعات على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. ويحتاج الكثير من البلدان إلى حلول سريعة وفعالة للمنازعات على الأراضي. وينبغي أن يتاح لكل أصحاب الشأن فرصة الوصول إلى آليات إدارية قضائية وشبه قضائية منصفة وكفوءة ومستقلة ومحايطة وميسورة لحسم المنازعات، بما في ذلك القدرة على الاستئناف. ويتعين في أغلب الأحيان تعزيز النظم القضائية حتى تتمكن من التعامل مع قضايا الحيازة، ومن الضروري إنشاء محاكم خاصة في بعض الأحيان.

وتتيح نُظم حسم النزاع البديلة (مثل الوساطة والتحكيم، ونُظم حسم المنازعات داخل المجتمعات المحلية، وما إلى ذلك) بديلاً للمحاكم في حسم النزاعات بسرعة وبرسوم يمكن لأفقر السكان تحملها، فضلاً عما تحقّقه من شفافية وإنصاف. وينبغي تحويل المجتمعات المحلية التقليدية سلطة حسم نزاعات الأراضي من خلال الأساليب التقليدية. ويمكن دعم ذلك من خلال إنشاء شبكات وجماعات شبه قانونية لمساعدة النساء والمجموعات الأخرى على التدخل في المنازعات على سبيل الوصول إلى الأراضي ومنع الإخلاء القسري. ويمكن الاستعانة بطرف ثالث مستقل للتحكيم في النزاعات التي لا تتمكن فيها المجتمعات المحلية من التوصل إلى اتفاق.

ويمكن للحملات الإعلامية ومبادرات الاتصال أن تساعد على منع تجريم المطالبات المتعلقة بالوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. وينبغي إنشاء نُظم شفافة وتشاركية وعادلة لإدارة الموارد وحسم النزاعات من أجل إدارة الموارد الطبيعية عبر الحدود، وبخاصة المياه ومصايد الأسماك والمراعي.

وينبغي مراقبة آليات تسوية المنازعات بحيادية.

تجميع الأراضي والبنوك العقارية

وينبغي أن توفر نظم تجميع الأراضي والبنوك العقارية نهجاً متوازناً للتنمية الريفية من خلال تهيئة الأراضي للإنتاج وتوفير الفرص أمام المزارعين الجدد، والسماح لصغار المزارعين بتوسيع مزارعهم وحماية وتحسين البيئة، وتوفير البنية الأساسية الريفية.

وينبغي أن تسترشد عمليات تجميع الأراضي بالسياسات الوطنية المستدامة اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً، والأطر القانونية التي تحدد إجراءات واضحة وفعالة من حيث التكلفة. وينبغي أن تحفز المشاريع تبادل قطع الأراضي الحكومية والخاصة ودمج الأراضي المهجورة في نفس الوقت الذي تتوفر فيه الحماية الملائمة لحقوق الملاك الغائبين أو المجهولين. وينبغي للحكومات القيام بدور نشط في إعلام المواطنين الريفيين والمجتمعات المحلية والحكومات المحلية بفوائد تجميع الأراضي. وينبغي إدخال آليات لتقييم الأثر.

إدارة أراضي الدولة

وينبغي أن تعتمد البلدان سياسات واضحة بشأن الأراضي الحكومية/العامة وأن تنشئ وتنشر قائمة تحصر فيها أراضي الدولة. ويشكل ذلك منطلقاً لوضع آليات عملية لحماية وصون الأراضي العامة التابعة للدولة. وينبغي وضع إجراءات وأنظمة واضحة لنقل أراضي الدولة من خلال الخصخصة، بما في ذلك بيع الأراضي وتأجيرها.

وينبغي تخطيط وتنفيذ إطلاق (تحرير) الأراضي العامة من خلال المبيعات بطرق تحقق الأهداف الاجتماعية بدون المساس بأسواق الأراضي المحلية. وينبغي أن يكون للمجتمعات المحلية أو المستعملين القائمين حق الشراء الأول للأراضي العامة في مجتمعاتهم المحلية. وينبغي الموازنة بين المصالح العامة والخاصة. وينبغي الانتهاء من رد الحقوق لأصحابها من أجل تحرير أراضي الدولة لأغراض أخرى غير رد الحقوق.

إدارة الموارد الطبيعية

يمكن لاستغلال الموارد الطبيعية أن يسبق إعادة صياغة سياسات الأراضي ووضع الأطر القانونية واتخاذ الترتيبات المؤسسية التي تمس المجتمعات المحلية وتؤثر على مشاركتها في عمليات صنع القرار. وينبغي القضاء على مركزية إدارة الموارد الطبيعية والسيطرة عليها بما يسمح بمشاركة المجتمعات المحلية، وينبغي أن يستند ذلك إلى خطط لاستخدام الأراضي على مختلف المستويات.

وينبغي ضمان وصول السكان المحليين إلى الموارد الوراثية المحلية. وينبغي بناءً على ذلك أن تقوم الحكومات بتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، كالمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المادتان 6 و9 على وجه الخصوص) واتفاقية التنوع البيولوجي، وغيرهما. وينبغي عدم السماح بمنح براءات اختراع على أشكال الحياة.

وينبغي الاعتراف بالحقوق المشاع والحقوق التقليدية والعرفية وحقوق السكان الأصليين وغيرهم في الموارد الطبيعية. وينبغي للدول أن تعترف بحق المجتمعات المحلية في الحوكمة الذاتية لمشاعاتها والعمل على حماية وتعزيز تلك المشاعات. وينبغي للدول أن تعزز الحقوق الجماعية في الوصول إلى المشاعات وحكمها وتنظيمها وإدارتها، وأن تدعم رعاية المجتمعات المحلية، بما في ذلك الاعتراف بالمؤسسات العرفية والعمل أيضاً على ضمان حقوق المرأة. وينبغي تمكين المجتمعات المحلية من إدارة الموارد الطبيعية التي تتميز في كثير من الأحيان بتباين ميزان القوة. وينبغي إجراء مراقبة منهجية لأثار استغلال الموارد الطبيعية من خلال نظم

المراقبة القانونية والاجتماعية. وينبغي أن يشمل التنظيم البيئي فرض عقوبات على سوء السلوك في استعمال الموارد الطبيعية.

وينبغي للدول أن تكفل وضع آليات سليمة لتقاسم الفوائد ودفع التعويضات وتنفيذ تلك الآليات لدعم السكان المحليين وأصحاب الحيازات الصغيرة في تنفيذ سياسات صون أو تغيير ممارسات استعمال الموارد الطبيعية (مثل سياسات التخفيف من أثر تغير المناخ أو خدمات النظم البيئية).

ويمكن لتهج تخطيط الأراضي أن تساعد على تحقيق التوازن بين الاستخدامات المتنافسة ومستخدمي الأراضي والموارد الطبيعية. ويعالج تخطيط الأراضي المجالات التي تشمل بشكل عام أصحاب الشأن، بما في ذلك المؤسسات المحلية والمجتمع المدني، في التخطيط التشاركي ونظم المراقبة الاجتماعية. وينبغي أن يكون تخطيط الأراضي مصحوباً بآليات للوساطة في النزاعات.

الغابات

ينبغي للدول أن تعزز سياسات الغابات التي تعترف بتعدد المصالح ووجود حقوق في الموارد الغابية. وينبغي كفالة الوضوح وضمان حيافة كل الأراضي الغابية، مع مراعاة تعقد "النظام البيئي للغابات" الذي يشمل الأراضي والأشجار وخدمات النظم البيئية (مثل الكربون، والتنوع البيولوجي، والمياه، وغيرها)، والمنتجات (الخشبية وغير الخشبية) والملكية الفكرية للمعرفة التقليدية. وينبغي موازنة نظم تسجيل الأراضي وسجلات المساحة العقارية (الكادستر) مع سجلات الحيازة الحرجية لتوليد معلومات متسقة ومتوافقة. وينبغي تقليص التكاليف وفترات التجهيز اللازمة لتنظيم الحقوق في أراضي الغابات وما يرتبط بذلك من سبل الوصول إلى المعلومات.

وينبغي إقرار واحترام مختلف نظم الحيازة، بما في ذلك الملكية والحقوق والاستخدامات الجماعية، والوصول إلى الموارد الغابية وحقوق إدارتها. وينبغي تحديد ووضع معايير وآليات قابلة للتنفيذ من أجل نقل الإدارة (مثل إصدار التصاريح والتراخيص والحوافز الإنمائية والإشراف والمراقبة) والسيطرة على الغابات والأراضي الحرجية إلى الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية و/أو الكيانات الخاصة المعتمدة وفق الأصول، من قبيل المنظمات غير الحكومية، ورابطات الملاك، والكيانات الأخرى المهتمة بالحفاظ عليها. وينبغي تقوية المؤسسات المحلية المتصلة بحوكمة الحيازة وصون واستخدام الغابات، بما في ذلك السكان الأصليون ومؤسسات ومنظمات الفلاحين.

مصايد الأسماك

ينبغي ترسيم الحدود البرية والبحرية وحدود قيعان البحار بطريقة سليمة من خلال عمليات تفي بالتزامات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وينبغي للحكومات إنجاز عملية تحديد وتسجيل المناطق الاقتصادية الحصرية. وينبغي للدول تحسين تخطيط السواحل وتنسيق وإدارة مصايد الأسماك على النحو المنصوص عليه في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والإرشادات الأخرى الصادرة عن المنظمة. وينبغي للدول موازنة القوانين البحرية المتعلقة بالمناطق المحمية البحرية والمناطق التي ليست مناطق محمية بحرية.

وينبغي إقرار وتأمين حقوق الحيازة لمجتمعات الصيد المحلية؛ ويشمل ذلك حقوق النساء في الوصول إلى مناطق الصيد. وينبغي للدول أن تضمن (من خلال الإدارة القائمة على النظام البيئي والإدارة الساحلية المتكاملة) أن حيازة المستثمرين للأراضي وعمليات تحويل استخدامات الأراضي من أجل التنمية الساحلية لا تقضي إلى تشريد صغار صيادي الأسماك وضياع مواقع إنزال الأسماك. وينبغي، عند اللزوم، تعويض الأشخاص المشردين تعويضاً كافياً وفقاً للإجراءات الواجبة.

وينبغي حسم مسائل الحيازة وغيرها من العقبات التنظيمية الأخرى المتصلة بتنمية تربية الأحياء المائية على النطاق الصغير وعلى مستوى الكفاف (الإعاشة)، وذلك مثلاً من خلال إصلاح القواعد المنظمة للبيئة. وينبغي تعزيز تربية الأحياء المائية والمصايد الصغيرة وتنميتها في أراض مناسبة محددة بثتى الوسائل، بما في ذلك توفير وسائل بديلة لكسب العيش في المجتمعات المحلية الساحلية المتعايشة مع مبادرات صون الأنواع المهددة بالانقراض.

وينبغي إنشاء سجل للمسح البحري لإقرار وتسجيل الاستخدام القائم وسبل الوصول ومصايد الأسماك الطبيعية وحقوق الشغل (الإشغال) والمسؤوليات والقيود في النطاق المكاني (أفقياً ورأسياً) وفي النطاق القانوني.

المياه

ينبغي للحكومات احترام المياه باعتبارها سلعة عامة والاعتراف بالحق في الحصول على مياه الشرب النظيفة والميسورة التكلفة، وإدراج ذلك في مبادئها التوجيهية وسياساتها وقواعدها المنظمة وقوانينها. وينبغي إنشاء نظم سليمة ومستدامة لإدارة المياه لضمان التوزيع الملائم للمياه على الاستخدامات الزراعية والسكنية والتجارية.

وينبغي احترام حقوق ملاك الأراضي العرفيين عندما توجد الموارد المائية في أراضيهم. وينبغي الاعتراف بالمعارف التقليدية المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية والمياه واستخدامها في صياغة السياسات/التشريعات.

رابعاً - القضايا الاجتماعية

يضم هذا القسم المدخلات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية. وتصنّف هذه المدخلات بشكل عام إلى قضايا الحيازة العرفية وقضايا الشعوب الأصلية والقضايا المتصلة بالمسائل الجنسانية (النوع الاجتماعي) وغيرها. ولا تعكس هذه المجموعات العريضة تصنيفاً صارماً أو تعريفاً للمصطلحات.

الحيازة العرفية والشعوب الأصلية

احترام الاتفاقيات الدولية

ينبغي للحكومات التي صدّقت على إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وصكوك حقوق الإنسان الدولية الأخرى ذات الصلة أن تكفل التمتع بتلك الحقوق وحمايتها ومراعاتها وإدراجها في المبادئ التوجيهية والسياسات والأنظمة والقوانين المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. وينبغي احترام الموافقة الحرة والمستنيرة والمسبقة حسب ما هو منصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وحسب ما هو وارد في اتفاقية منظمة العمل الدولية 169.

وينبغي للدول أن تعترف بدور الشعوب الأصلية في الحفاظ على الموارد الطبيعية. وينبغي أن تحمي التشريعات الوطنية مناطق السكان الأصليين وحقوقهم في الأراضي في سياق المشاريع الاستثمارية العامة أو الخاصة الكبيرة. وينبغي إنفاذ آليات لضمان تلك الحقوق.

الاعتراف بنظم الحيازة العرفية وحيازة الشعوب الأصلية والحيازة المشتركة

ينبغي في الحالات التي تتعايش وتتفاعل فيها الحيازة العرفية والقانونية تحديد ومعالجة جوانب ضعف كل شكل من أشكال هذه الحيازة. وينبغي إزالة جوانب عدم التيقن والقضاء على التوترات والنزاعات الناشئة عن نظم الحيازة المزدوجة، بما في ذلك ما ينشأ منها بين القيادات التقليدية والحكومات المحلية. وينبغي وضع نهج شامل لإدارة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى بما يعبر عن الطابع الدينامي للحيازة العرفية والقانونية على السواء.

وينبغي أن تعترف المؤسسات العامة والحكومية بالقوانين العرفية التي تشير إلى القواعد أو القيم أو الممارسات المشتركة التقليدية التي باتت تشكل جزءاً جوهرياً من السلوك المقبول والمتوقع في المجتمع المحلي والتي لا تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية، وينبغي تعزيزها ومعاملتها على قدم المساواة. وينبغي أن تحظى الملكية المشاع والطرق التقليدية للسكان الرُحل بالاعتراف والاحترام من الناحية القانونية. وينبغي توخي المرونة عند ترسيم حدود أراضي السكان الرُحل حتى لا تتعرض سبل عيشهم للخطر.

وينبغي الاعتراف بمختلف خيارات الحيازة، من قبيل الملكية الجماعية لموارد الملكية المشتركة، والملكية الخاصة، والحيازة الإيجارية واحترامها. وينبغي في الوقت ذاته الاعتراف بالملكية الجماعية باعتبارها جانباً مهماً لتحقيق الحوكمة السليمة في أراضي الشعوب الأصلية.

وتدعو الحاجة إلى الاعتراف بحقوق الأراضي العرفية للشعوب الأصلية وحمايتها والفصل فيها وترسيمها من خلال وسائل رخيصة وميسورة التكلفة. وتتطلب التعقيدات والمرونة

المطلوبة لمعالجة مسائل الحيازة العرفية والحيازة القانونية استثمارات من الموارد البشرية والمالية والوقت.

المؤسسات والإدارات العرفية

يلزم وضع نُظم وطنية لإدارة الأراضي، على أن تكون هذه النُظم فعالة وملائمة ثقافياً وتعزز النُظم المعيارية العرفية والقانونية وتفي باحتياجات كل أفراد المجتمع.

وينبغي للحكومات تقوية المؤسسات العرفية ومؤسسات الشعوب الأصلية والنُظم القانونية. وينبغي أن تشارك السلطات التقليدية في إدارة الأراضي والبيئة لضمان المشاركة الملموسة والفعالة من الجماعات التقليدية في عمليات حوكمة الموارد الطبيعية. وينبغي تعزيز المؤسسات العرفية حتى تتمكن من إدارة حقوق الملكية المشتركة.

الحوكمة الذاتية وتقرير المصير والنهج الإقليمي (المتعلقة تحديداً بالشعوب الأصلية)

ينبغي دعم حقوق السكان الريفيين في تنظيم وإدارة نظمهم البيئية وأراضيهم. وينبغي أن تتولى المجتمعات المحلية المسؤولية الأولى عن تحديد كيفية تقاسم وتنظيم الموارد. وينبغي للحكومات والهيئات الحكومية الدولية والشركاء الإنمائيين الخارجيين القيام بدور داعم وتيسيري. وينبغي إعطاء الأولوية لتدريب الشباب وقيادات السكان الأصليين لتقوية قيادات الشعوب الأصلية من أجل الحماية القانونية لأراضيهم وصياغة وتنفيذ الخطط والمشاريع.

وينبغي ألا تخرج شروط واهداف الاستثمار في الأراضي والمناطق والموارد الطبيعية من جانب المستثمرين في القطاع العام أو الخاص عن نطاق اختصاصات وقرارات المجتمع المحلي. وينبغي مراقبة وتنظيم عمليات خصخصة الموارد الطبيعية. وينبغي إعادة التوزيع المنصف للأراضي والموارد الطبيعية لكفالة حقوق الشعوب الأصلية ولتحسين التنمية المستدامة بيئياً.

وينبغي للدول والمؤسسات وغيرها احترام حقوق المجتمعات المحلية عبر الوطنية ("مجتمعات عبر الحدود الوطنية") في مناطقها وأراضيها ومواردها الطبيعية.

وينبغي الاعتراف بالرؤى التقليدية للشعوب الأصلية واحترامها. وتتعلق هذه الرؤى بإدارة الأراضي، واستخدام التكنولوجيا، ودور الشباب والنساء، وحسم النزاعات الداخلية.

الاعتبارات الجنسانية (النوع الاجتماعي) وغيرها

احترام الأطر الدولية

ينبغي للدولة مراعاة وتنفيذ القوانين والاتفاقيات الدولية والوطنية التي تضمن وصول النساء إلى الأراضي والموارد الطبيعية. وينبغي وضع آليات لمراقبة وتقييم وتكييف القوانين المتعلقة بوصول النساء إلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وتيسير وتبسيط إجراءات الوصول، وضمان عدم انطواء القواعد والممارسات الاجتماعية والدينية على تمييز ضد المرأة.

الحقوق وتخصيص الأراضي والأحكام القانونية

وينبغي أن تتاح للنساء، والسكان الأصليين، والرُّحل، والمعدمين، والشباب، والمعوقين، والفقراء، وغيرهم، فرصاً متكافئة ومأمونة للوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. وينبغي أن تستجيب نُظم حيازة الأراضي للفقراء والسكان المهمشين والمحرومين من مقومات التمكين.

وينبغي أن تضمن التشريعات الوطنية وصول النساء إلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. وينبغي أن تحصل النساء على حقوق وفرص متساوية لاستخدام الأراضي العرفية. وينبغي أن تتوخى تشريعات الأراضي إدخال تدابير للتمييز الإيجابي لصالح النساء (مثل استخدام حصص تخصيص قطع الأراضي أو تسجيل أسماء الأزواج والزوجات في شهادات ملكية الأراضي).

وينبغي أن تنظر برامج الإصلاح الزراعي في تخصيص الأراضي للنساء والسكان الأصليين والفئات الضعيفة. وينبغي تعميم المبادرات المراعية للفروق بين الجنسين (للنوع الاجتماعي) في إصلاحات الأراضي ومشاريع منح سندات ملكية الأراضي كجزء من البرامج الإنمائية على النطاق الأوسع.

التمثيل والاعتراف

من الأساسي إنشاء شبكة نسائية إقليمية معنية بالأراضي من أجل بناء توافق في الآراء، ولمراقبة تنفيذ السياسات والقوانين الوطنية، والتقيّد أيضاً بالالتزامات الإقليمية والدولية.

وينبغي الاعتراف بدور المرأة في الزراعة والتوقف عن النظر إليه باعتباره دوراً تكميلياً يدعم عمل الرجل.

وينبغي تنظيم المستوطنات غير الرسمية وفقاً لإعلان فيينا فيما يتعلق بحقوق الملكية لملاك الأراضي.

تدابير الحماية

ينبغي إتاحة التكنولوجيات الملائمة للجنسين (للنوع الاجتماعي) وإفساح الفرص أمام المرأة للحصول على التمويل.

وينبغي أن تهدف الإجراءات المتعلقة بحالة الشباب، من بين جوانب أخرى، إلى ضمان حمايتهم. وينبغي تحسين دمج الشؤون البيئية في النظام التعليمي من أجل تعميق الوعي بين الشباب. وينبغي في هذا الصدد تصميم برامج ملائمة ومرنة لتعليم الشباب ومحو أمية الأشخاص البالغين. وينبغي إدماج الشباب في التنمية الريفية.

حوكمة الأراضي والقضايا المتعلقة بالمساكن الجنسانية (النوع الاجتماعي) والمشردين داخلياً واللاجئين

بالرغم من تحقيق بعض النجاحات فإن سياسات إعادة توطين المشردين داخلياً واللاجئين ما زالت غير كافية وغير قادرة على توجيه عملية إعادة توزيع الأراضي بعد النزاعات والكوارث الطبيعية. ويتسبب عدم توفير الخدمات الاجتماعية للمشردين داخلياً واللاجئين في كثير من الأحيان في فشل خطط إعادة التوطين. وتقرض في كثير من الأحيان حيازات إجبارية للأراضي من جانب الدولة من أجل إعادة توطين المشردين داخلياً واللاجئين بدون إجراء تقديرات للأثر البيئي وبدون

تقديم تعويض لأصحاب الحقوق. ولا توجد في نهاية مدة شغل الأراضي أي خطط بشأن كيفية إعادة تلك الأراضي إلى ملاكها الأصليين أو تعويضهم من الدولة في الحالات التي تصبح فيها أراضيهم ملكية عامة.

وينبغي أن تشمل عمليات إعادة المشردين داخلياً واللاجئين إلى أوطانهم وإعادة دمجهم إجراءات منصفة وكفوءة لتعويضهم وإعادة توطينهم. وينبغي تمكين المشردين داخلياً واللاجئين من الوصول بحرية إلى العدالة وحمائتهم عن طريق إنفاذ الأحكام القضائية.

ولا ينال التشريد الناشئ عن تغيّر المناخ والتدهور البيئي اعترافاً واهتماماً كافياً من الحكومات والمجتمع الدولي. وتفتقر الحكومات والسلطات المحلية على وجه الخصوص إلى الاستعداد الكافي للتعامل مع تلك الحالات من التشريد.

خامساً - التحديات

يجمع هذا القسم قضايا حوكمة الحيازة المتعلقة بالتحديات التي تنطوي عليها سياقات بعينها، سواء أكانت تحديات ناشئة عن تغيُّر المناخ أم تحديات مستمرة من قبيل النزاعات العنيفة.

تغيُّر المناخ

الحيازة وتغيُّر المناخ

ينبغي للدول أن تكفل حصول المشردين، في حالة تهجير السكان بسبب تغيُّر المناخ، على حيازة مضمونة في المناطق التي ينقلون إليها. ويلزم قيام تعاون حكومي دولي عندما يكون من الضروري إعادة توطين أعداد كبيرة من السكان على حدود البلدان.

وينبغي للدول أن تنظر بعناية في العلاقة بين آثار تغيُّر المناخ والحيازة، وأن تأخذ بسياسات واستراتيجيات بشأن الحيازة دعماً للتخفيف من آثار تغيُّر المناخ. وينبغي للحكومات أن تعتمد سياسات للتكثيف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره، وأن تأخذ باستراتيجيات لإدارة مخاطر حيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى بما لا يؤدي إلى مزيد من تفاقم آثار تغيُّر المناخ. وينبغي أن تكفل الدول أن سياسات التخفيف من آثار تغيُّر المناخ وما يرتبط بها من آليات للدفع (بما في ذلك خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها) لا تشكل خطراً يهدد السكان المعتمدين على الغابات (صغار الملاك والمستعملين والمستأجرين والمنتهجين العرفيين وغيرهم) وينبغي إنشاء آليات تمويلية منصفة وشفافة ومسؤولة لضمان سداد المدفوعات لمستحقيها من مستخدمي الموارد.

التوترات والنزاعات على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى

ينبغي، من أجل إدارة المنافسة على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، الاعتراف بالاستخدامات المتعددة المحتملة وطابعها العابر للحدود في بعض الأحيان. وتشهد عموماً الأنشطة الاقتصادية منافسة قوية. وينبغي وضع آليات ملائمة (بما في ذلك إيجاد وسائل مالية) لإدارة النزاع على المطالبة بالأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، ولتعزيز الاتفاق والتعاون بين الأشخاص على اختلاف مصالحهم في استخدام الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى.

وينبغي وضع قواعد منظّمة للتصدي للنزاع بين استخدام الموارد السطحية (مثل الأراضي الزراعية وغيرها) والموارد الجوفية (مثل استخراج المياه والنفط، ومناجم الرمال والحصى، وغيرها) فضلاً عن الوصول إلى الموارد الطبيعية العابرة للحدود (مثل المراعي والمياه والأراضي الصالحة للزراعة وغيرها).

وينبغي أن تتخذ البلدان التدابير التالية في أثناء فترات النزاع وبعدها لضمان استعادة الحوكمة المسؤولة في الوقت المناسب:

- تسجيل قائمة بالأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة،
- توثيق الانتهاكات والأضرار،
- تشجيع المصالحة،
- إصلاح السياسات والقوانين والمؤسسات لضمان عدم تكرار وقوع الانتهاكات،
- إصلاح الأضرار،

- رد الأراضي المحتلة بالإكراه،
- تيسير عودة الأشخاص على أساس الاتفاق المتبادل،
- ضمان الحق في المسكن اللائق،
- إعادة التأهيل،
- التعويض،
- مثول المسؤولين أمام القضاء.

الخطوات المقبلة

سيراعى في إعداد المبادئ التوجيهية الطوعية مدخلات التقييمات الإقليمية وتقييمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومدخلات المصادر الأخرى.

وبالإضافة إلى ما دار من مشاورات إقليمية، سيجري تنظيم مشاورات إلكترونية حول مشروع المبادئ التوجيهية الطوعية مبدئياً في الفترة من 18 أبريل/نيسان حتى 18 مايو/أيار 2011. والدعوة موجهة إلى المهتمين من المنظمات والأفراد لمراجعة هذه المسودة واقتراح ما يمكن إدخاله عليها من تحسينات. وسوف يستضيف الموقع الشبكي (الانترنت) للمبادئ التوجيهية الطوعية (الوارد أدناه) هذه المشاورة الإلكترونية.

وسوف يعلن عن إطلاق هذه المشاورة الإلكترونية وسيجري تعميمها على نطاق واسع. ويرجى من كل من لديه اهتمام بمتابعة عملية صياغة المبادئ التوجيهية الطوعية أن يبعث برسالة إلكترونية إلى VG-Tenure@fao.org للاشتراك في النشرة الشهرية للمبادرة.

وسوف تعرض المسودة النهائية للمبادئ التوجيهية الطوعية على البلدان الأعضاء في المنظمة وأصحاب الشأن الآخرين لمراجعتها والتصديق عليها.

وتتوفر معلومات عن المبادئ التوجيهية الطوعية وإعدادها في هذا الموقع الشبكي:
<http://www.fao.org/nr/tenure/voluntary-guidelines/en/>

للاتصال

Voluntary Guidelines Secretariat
Climate, Energy and Tenure Division (NRC)
Natural Resources Management and Environment Department
Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)

Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome
Italy

VG-Tenure@fao.org